

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

قلة المؤطرين والمفتشين التربويين بالنسبة للمواد غير المعممة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
يعرف قطاع التربية الوطنية خصاصا مهولا في عدد أطر التفتيش المتخصصين في مواد الإعلاميات والترجمة والتربية التشكيلية والتربية الأسرية والتكنولوجيا وغيرها من المواد غير المعممة.
فالعديد من المديريات الإقليمية لا تتوفر نهائيا على أي مفتش متخصص بهذه المواد. وهو الأمر الذي ينطبق في أحيان كثيرة على الأكاديميات بدورها. ويظل اللجوء إلى تكاليف مؤقتة للأطر المنتمية لمديريات أو أكاديميات أخرى إجراء غير ذي جدوى ولا يحل مشكل الخصاص بتاتا، نظرا لصعوبات وإكراهات التنقل على صعيد مجالات تربية شاسعة جدا.
إن هذه الوضعية تؤثر سلبا على جودة التعليمات في المواد غير المعممة، بفعل الافتقار لتوجيهات وإرشادات المفتشين الضرورية لتجويد الممارسة الديدكتيكية وتحسين التعليمات.
وإلى جانب ذلك، فهذا الخصاص الكبير له آثار سلبية على المسار المهني للعديد من الأساتذات والأساتذة، بسبب الافتقار إلى نقطة التفتيش الضرورية للتتبع، أو عدم تحيينها لسنوات عديدة. فيجرون بسبب ذلك من حق التتبع إساءة بباقي أطر الوزارة.
كما يلاحظ أن غالبية الأطر المتخصصة في تدريس هذه المواد يجدون صعوبات جمة في "تجاوز" امتحانات الكفاءة المهنية، مما يطرح العديد من التساؤلات في هذا الجانب.
بناء على هذه الوضعية غير السليمة، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لتجاوز ندرة عدد أطر التأطير والمراقبة للتربية المتخصصة في المواد غير المعممة؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومريبط